



بنك الكويت الوطني  
الربع الأول من العام 2023  
مؤتمر المستثمرين/ المحليين  
19 أبريل 2023



بنك الكويت الوطني  
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح للربع الأول من العام 2023

الخميس، الموافق 20 أبريل 2023

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الأربعاء الموافق 19 أبريل 2023 في الساعة الثانية عصرًا حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

---

### السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

### إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الأول من العام 2023. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الأول من العام 2023.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

مساء الخير، يسعدني تواجدي معكم اليوم لحضور مؤتمر المحللين واستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة الربع الأول من العام 2023.

ما تزال آفاق الاقتصاد العالمي تشوبها حالة من عدم اليقين في وقتنا الحالي. إلى جانب ذلك، فإن اضطرابات البنوك الأمريكية التي شهدناها مؤخراً والمخاوف من انتشار الأزمة في أوروبا ساهمت في زيادة الحالة الضبابية وأحدثت موجة من الاضطرابات على مستوى قطاع البنوك في كافة أنحاء العالم.

أما على مستوى المنطقة، فما تزال الأوضاع أكثر استقراراً. حيث تتميز البنوك الخليجية بقوة القاعدة التمويلية ومستوى مرتفع من الدعم الحكومي المتوقع، مما يؤهلهم لمواجهة التحديات والمخاطر الحالية.

وفي الكويت، من المتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو النشاط الاقتصادي في العام 2023، وإن كانت ستظل جيدة، مع انخفاض طفرة الإنفاق الاستهلاكي بعد الجائحة، وتراجع الطلب على العقارات والائتمان إلى جانب انخفاض إنتاج النفط في إطار الامتثال بخطة خفض الإنتاج الإضافية التي أقرتها الأوبك وحلفائها. ومن المتوقع أن يتباطأ سلبياً نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.3% في عام 2023 قبل أن تتعافى وتيرة النمو إلى 3.3% في عام 2024. من جهة أخرى، من المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 3.7% في عام 2023، بينما من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 3.8% خلال العام.

كما يعتبر مشروع الموازنة الحكومية للسنة المالية 2024/2023 من الموازنات التوسعية والتي من المقرر أن تساهم في دعم الاقتصاد على المدى القريب. إلا أن حالة الجمود السياسي واحتمال إجراء انتخابات جديدة في وقت لاحق من العام الحالي قد تؤدي إلى تأخير إقرار تلك الموازنة ويؤثر سلباً على توقعات انتعاش الاستثمار في عام 2023.

وبالانتقال إلى أداء بنك الكويت الوطني، فقد استهلكت المجموعة العام الجديد على أسس متينة وحققت نتائج مالية قوية. إذ سجلت المجموعة صافي ربح قدره 134.2 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 15.1% على أساس سنوي. ويعزى هذا الأداء القوي إلى الأنشطة المصرفية الأساسية، في ظل نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 18.4% على أساس سنوي لتصل إلى 277.9 مليون دينار كويتي، مما يؤكد نجاح بنك الكويت الوطني في تنفيذ مبادراته الاستراتيجية.

واستمراراً للأداء الاستثنائي الذي حققناه في عام 2022، سنواصل الاستثمار بشكل استراتيجي في موظفينا وتقنياتنا الرقيمة لتأمين نمونا المستقبلي. كما أن نموذج أعمالنا المتنوع والإدارة الحكيمة للمخاطر ستساهم في تيسير مواجهة أي سيناريوهات محتملة مع تطور حالة عدم اليقين في المشهد الاقتصادي.

وعلى صعيد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، نحرص على مواصلة التركيز على تنفيذ المبادرات المختلفة التي تعزز ممارسات الأعمال المسؤولة. وخلال الربع الأول من العام، أكدنا التزامنا بدمج تلك المعايير ضمن استراتيجيتنا وعملياتنا بالكامل. وفي بداية العام الحالي، تعهدنا بتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2060، والتي تعتبر خطوة جوهرية تتسق مع تعهد الكويت بتحقيق الحياد الكربوني وتعكس التزام بنك الكويت الوطني بوضع مخاطر التغير المناخي في صدارة أولويات المجموعة. كما قمنا أيضاً خلال هذا الربع بالانضمام إلى قائمة الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والذي يعد أكبر مبادرة مؤسسية على مستوى العالم تهدف إلى تعزيز ممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولية اجتماعياً. وانطلاقاً من مركزنا الريادي على مستوى القطاع المالي في مجال الاستدامة، ندرك أهمية وضع نموذج للقيادة المسؤولة لدعم جميع أصحاب المصالح.

وبالنسبة للفترة المتبقية من العام 2023، سنواصل العمل على تعزيز ميزانيتنا العمومية والاستفادة من وضعنا الجيد الذي يؤهلنا لمواصلة التطور إلى بنك المستقبل. وكلنا ثقة بقدرتنا على تقديم أعلى العوائد لمساهمينا بفضل ما نتمتع به من مركز مالي صلب، ومعدلات رسمة قوية، ومستويات سيولة مريحة.

وإلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض البيانات المالية للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام بمزيد من التفاصيل.

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

**سوجيت رونغي:**

شكراً لك السيد/ عصام.

مرحباً بكم جميعاً.

يسعدني اقتناص هذه الفرصة لاطلاعكم على النتائج المالية للمجموعة عن فترة الربع الأول من العام 2023.

قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي ربح قدره 134.2 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023، أي بنمو بلغت نسبته 15.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022، بما يعكس قو الأداء التشغيلي للمجموعة ويؤكد النمو المستمر لأنشطة أعمالنا.

وقبل الخوض في تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتطرق بإيجاز للبيئة التشغيلية بصفة عامة خلال هذه الفترة المالية.

كان الربع الأول من العام 2023 إلى حد كبير امتداداً لفترة التعافي التي شهدناها خلال العام الماضي. حيث استفاد البنك بصفة عامة من ارتفاع أسعار الفائدة، على الرغم من تطبيقها بوتيرة تدريجية في الكويت. من جهة أخرى، أدت الأوضاع السياسية على الصعيدين المحلي والدولي، والمسائل المتعلقة بالتضخم مما ترتب عليه بيئة أسعار فائدة عالية، إلى زيادة مخاطر حدوث ركود محتمل، مما يؤثر على آفاق النمو بصفة عامة. إلا أننا ما زلنا متفانلين بحذر تجاه استقرار البيئة التشغيلية إلى حد ما خلال الفترة القادمة.

ونتجه الآن لتغطية نتائجنا المالية عن فترة الربع الأول من العام 2023.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس زيادة صافي الربح بواقع 17.6 مليون دينار كويتي أي بنمو بلغت نسبته 15.1% على أساس سنوي مقارنة بنتائج الربع الأول من العام 2022 مدى النمو القوي لصافي ربح المجموعة. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار الفائدة ونمو حجم الأعمال وتحسن الأداء التشغيلي. إذ نمت قروض المجموعة بنسبة 5.7% على أساس سنوي عبر خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة.

ويوضح الجانب الأيمن من شريحة العرض الفائض التشغيلي، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ 176.4 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 31.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الأول من العام 2022. كما نما صافي الإيرادات التشغيلية 43.2 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 18.4%، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 11.4 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 12.6%، مقارنة بالربع الأول من العام 2022.

وبوتيرة مماثلة، تجاوز الفائض التشغيلي للربع الأول من العام 2023 المستويات المسجلة في الربع الأول من العام 2022 بنسبة 11.8% على خلفية قوة الإيرادات التشغيلية بدعم رئيسي من إيرادات غير الفوائد وانخفاض التكاليف. وأدى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان (مخصصات احترازية بدرجة كبيرة) في الربع الحالي إلى بقاء صافي الربح ثابتاً دون تغيير يذكر مقارنة بالربع الرابع من العام 2022.

وسوف نتطرق بعد قليل بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً جيداً حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 24% من مصادر الإيرادات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

ويوضح الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 211.8 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023، بنمو بلغت نسبته 25.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2022، على خلفية الاستفادة بصفة رئيسية من ارتفاع أسعار الفائدة والنمو السنوي لحجم الاقراض وغيرها من الأصول المدرة للفوائد على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة. وبالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة يمكننا أيضاً ملاحظة نمو متوسط الأصول المدرة للإيرادات بنسبة 8.3% مقارنة بمستويات مارس 2022 ليصل إلى 34.7 مليار دينار كويتي.

وكما نلاحظ من خلال الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض تحسن متوسط صافي هامش الفائدة في الربع الأول من العام 2023 وصولاً إلى 2.48%، ليعكس بذلك تحسناً بمقدار 34 نقطة أساس مقارنة بالربع الأول من العام 2022 بدعم من ارتفاع العائدات، وذلك على الرغم من زيادة تكلفة التمويل.

وبلغ متوسط العائد للمجموعة 5.31% هذا الربع مقابل 2.95% في الربع الأول من العام 2022. كما ارتفع متوسط تكلفة التمويل للمجموعة ليصل إلى 3.16% خلال هذا الربع مقابل 0.92% العام الماضي. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة والودائع ذات الأجل الطويلة التي حصلت عليها المجموعة. في ذات الوقت، ما زلنا نتمتع بقاعدة قوية ومستقرة للودائع منخفضة التكلفة مما يعود بالفائدة على المجموعة.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة بواقع 34 نقطة أساس، أي من 2.14% في الربع الأول من العام 2022 إلى 2.48% هذا الربع. حيث ساهم كل من القروض والأصول الأخرى، بدعم قوي من أسعار الفائدة على أساس سنوي وحجم أنشطة الأعمال، في زيادة صافي هامش الفائدة بنحو 123 نقطة أساس و112 نقطة أساس على التوالي. إلا أن ارتفاع تكلفة التمويل أثر سلباً على صافي هامش الفائدة بنحو 201 نقطة أساس.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

كما نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، أن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ 66.1 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023، أي بنفس المستويات المسجلة في الربع الأول من العام 2022. وقد ساهم صافي الأتعاب والعمولات بنحو 51.4 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 8 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 6.7 مليون دينار كويتي.

وسجلت إيرادات الرسوم والعمولات نمواً قوياً بلغت قيمته 8.2 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نسبة 18.9% مقارنة بالربع الأول من العام 2022 مما يعكس المساهمة القوية عبر قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة. في حين انخفضت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية خلال هذا الربع بنحو 2.1 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الأول من العام 2022 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تأثير التحركات غير المواتية للعملات الأجنبية على إصداراتنا من الأوراق المالية الدائمة المقومة بالدولار ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال.

في المقابل، تراجع إيرادات الأخرى من غير الفوائد بنحو 5.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الأول من العام 2022، بما في ذلك صافي إيرادات الاستثمار الذي تأثر سلباً نتيجة لانخفاض تقييمات السوق.

وشهدنا أداءً قوياً على صعيد إيرادات الأتعاب والعمولات وذلك بفضل تنوع مصادرها عبر نطاق واسع من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة التي نعمل بها. كما تعتبر مصادر الإيرادات من غير الفوائد المتصلة بأنشطة الأعمال الأساسية من أبرز المصادر الرئيسية للإيرادات مقارنة بالإيرادات الأكثر تقلباً المرتبطة بأنشطة التداول.

حيث ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 24.5% في الربع الأول من العام 2023 مقارنة بالربع الرابع من العام 2022 على خلفية النمو القوي للأتعاب وإيرادات التعامل بالعملة الأجنبية، هذا إلى جانب ارتفاع التقييمات إلى حد ما .

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 101.5 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023، أي مرتفعاً بنسبة 12.6% مقارنة بالربع الأول من العام 2022، إلا أنه كان أقل بنسبة 2.9% مقارنة بالربع الرابع من العام 2022. ويعكس نمو التكلفة إلى حد ما زيادة مستويات أنشطة الأعمال في الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة. ومقارنة بالربع الأول من العام 2022، تضمنت المصاريف الإدارية الأخرى تبرعات بقيمة مليون دينار كويتي لدعم جهود الإغاثة لمتضرري زلزال تركيا وسوريا في إطار المساهمات المجتمعية للمجموعة.

كما تشمل المصروفات التشغيلية للمجموعة مواصلة ضخ الاستثمارات نحو عدد من المبادرات الجوهرية والتقنيات والعمليات الرقمية، بما يمكن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها والاستفادة القصوى من مواردها لتحسين الكفاءة التشغيلية.

وتواصل قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دوراً حيوياً في خدمة العملاء مع الارتفاع الملحوظ لمستويات المعاملات الإلكترونية. كما نواصل تقديم عروض المنتجات الانتقائية في مناطق جغرافية معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

ونتيجة للنمو الملحوظ الذي شهدته الإيرادات التشغيلية، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل 36.5% في الربع الأول من العام 2023 مقابل 38.4% في الربع الأول من عام 2022، وبنسبة 38.2% للعام 2022 بأكمله .

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

حيث بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 28.1 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023، مقابل 15.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2022. ويذكر أن الربع الأول من العام 2022 والعام بأكمله تميز باسترداد مخصصات محددة بكميات كبيرة. وتضمنت مخصصات الربع الأول من العام الحالي 28.8 مليون دينار كويتي كمخصصات خسائر الائتمان، مع تحرير جزءاً بسيطاً لصالح الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الأخرى. وبلغت قيمة المخصصات المحددة 2 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة المخصصات العامة 26.8 مليون دينار كويتي، والتي تضمنت عنصر هام خاص بالمخصصات العامة الاحترازية. وما تزال المجموعة تحرص على اتباع نهجاً محافظاً في إدارة مخاطر الائتمان.

وبلغت تكلفة المخاطر في الربع الأول من العام 2023 نحو 53 نقاط أساس مقابل 24 نقطة أساس في الربع الأول من العام 2022، على خلفية الاستفادة من استرداد مخصصات القروض كما أوضحنا سابقاً .

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسملة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يمنحها هذا التنوع في أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية، ويوفر درجة كبيرة من مرونة الإيرادات.

وكما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، ارتفعت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية للمجموعة في الربع الأول من العام 2023 بنسبة 28.7% على أساس سنوي. ووصل صافي الربح إلى 43 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 22.8 مليون دينار كويتي، وذلك بفضل قوة الأداء التشغيلي وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة. وواصلت الفروع الخارجية للمجموعة تسجيل نسبة مساهمة قوية في كل من الإيرادات التشغيلية وصافي أرباح المجموعة بنحو 26% و32% على التوالي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي ربح قدره 20.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023، مرتفعاً بنسبة 21.6% مقارنة بالربع الأول من العام 2022 فيما يعزى إلى التحسن القوي للإيرادات التشغيلية ونمو حجم الأعمال.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 41% و22% على التوالي، ما يعزز من استراتيجية تنوع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 36.5 مليار دينار كويتي كما في مارس 2023، بنمو بلغت نسبته 8.2% على أساس سنوي مقارنة بمارس 2022.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 21.2 مليار دينار كويتي نمواً بنحو 1.1 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 5.7% على أساس سنوي وبنسبة 1% على أساس فصلي. وأثر انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي سلباً على قيمة نمو القروض بالدينار الكويتي منذ الربع الأول من العام 2022، إلا أن نمو قيمة القروض - في كلا القطاعين التقليدي والإسلامي - في الكويت ومن خلال العمليات الدولية سجلت نمواً.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 20.4 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً بنسبة 11.6% على أساس سنوي وبنسبة 1.3% لهذا الربع. وظلت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية عند نفس المستوى المسجل بنهاية ديسمبر 2022 والبالغ 3.7 مليار دينار كويتي، في حين سجلت نمواً بنسبة 5.1% منذ مارس 2022. واستمرت المجموعة في

الاستفادة من القاعدة القوية لودائع قطاع التجزئة. وكما هو متوقفاً في ظل سيناريو ارتفاع معدلات الفائدة، لاحظنا تحولاً محدوداً من الودائع منخفضة التكاليف إلى الودائع لأجل. إلا أن المزيج التمويلي العام للمجموعة ما يزال مستقراً وإيجابياً.

ويعكس نمو الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وتشكل ودائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 66% من إجمالي تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى حفاظ المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تتخطى المعايير الرقابية ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للربع الأول من العام 2023 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ونلاحظ تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 15.0% هذا الربع مقابل 13.4% في الربع المماثل من العام 2022. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.50% مقابل 1.41% في الربع الأول من العام 2022.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 17.1%، وجاء أقل هامشياً من مستوى 17.4% المسجل بنهاية ديسمبر 2022. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 12.6% و 14.8% على التوالي. ويرجى ملاحظة أن الأرباح المرحلية لم يتم أخذها في الاعتبار عند احتساب معدل كفاية رأس المال للربع الأول من العام 2023.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.55% مقابل 1.12% بنهاية مارس 2022 و 1.42% بنهاية ديسمبر 2021. وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 245% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة وصول متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في مارس 2023 إلى 580 مليون دينار كويتي، أي نفس المستويات المسجلة في ديسمبر 2022. وساهم في ذلك بعض التغييرات التي طرأت على عوامل الاقتصاد الكلي والتي تشكل مدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما أدى إلى زيادتها مقارنة بنهاية الربع الأول من العام 2022.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، فإنه كما في مارس 2023، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 295 مليون دينار كويتي، مما يوفر احتياطي كبير للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في الربع الأول من العام 2023.

كما أسلفت الذكر، ساهم في تعزيز أداء بنك الكويت الوطني خلال الربع الأول من العام 2023 عدة عوامل من ضمنها الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة، وتحسن الأداء التشغيلي، هذا إلى جانب قو الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومتانة قاعدة رأس المال.

وخلال الفترة القادمة، قد يؤدي استمرار السياسات التي نشهدها على الصعيدين المحلي والدولي وتساعد مخاطر حدوث ركود إلى خلق بيئة اقتصاد كلي أقل تشجيعاً للنمو من ذي قبل. إلا أننا ما زلنا متفائلين بحذر بأن البيئة التشغيلية بصفة عامة ستكون مستقرة إلى حد كبير خلال الأرباع القادمة.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام 2023.

فعلى صعيد القروض، نمت قروض المجموعة فصلياً وبنسبة 1% خلال الربع الأول من العام 2023. وبالنظر إلى الأوضاع السياسية السائدة على الساحة المحلية وبيئة الاقتصاد الكلي بصفة عامة، نتوقع أن يسجل النمو الإجمالي للقروض للعام 2023 نمواً متوسطاً في خانة الاحاد. وسوف ينعكس أي تحسن في البيئة التشغيلية إيجابياً على نمو القروض.

وننتقل الان لتغطية صافي هامش الفائدة. وكما أسلفنا الذكر، تحسن صافي هامش الفائدة على أساس ربع سنوي ووصل إلى 2.48% على خلفية الاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة ونمو حجم أنشطة الأعمال مقارنة بالعام الماضي. وتشير التوقعات بصفة عامة إلى رفع أسعار الفائدة على الأرجح مرة واحدة خلال الفترة القادمة قبل أن تبدأ في الاستقرار على مدار الأشهر القليلة المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن توقيت ومدى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ما يزال غير مؤكد. كما نتوقع اشتداد وتيرة المنافسة وارتفاع تكلفة التمويل على الرغم من قوة مزيج التمويل التي تتميز به المجموعة. وفي ضوء الاعتبارات سالفة الذكر، نتوقع أن يظل صافي هامش الفائدة في العام 2023 مستقراً بالقرب من المستوى المسجل في الربع الأول من العام 2023.

وبلغت نسبة التكاليف إلى الدخل 36.5% في الربع الأول من العام 2023 مقابل 38.2% للعام 2022 بأكمله. وفي ظل استمرار البرنامج الاستثماري لدعم مختلف مبادرات المجموعة، فإنه من المتوقع استقرار نسبة التكاليف إلى الدخل للعام 2023 بما يقارب نحو 40%.

ونظراً لاستمرار حالة عدم اليقين الناتجة الخاصة بالاقتصاد العالمي، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن تكلفة المخاطر إلى الإيرادات وكفاية رأس المال. وبلغت تكلفة المخاطر 53 نقطة أساس في الربع الأول من العام 2023، نظراً لارتفاع المخصصات العامة الاحترازية. كما لا نتوقع خلال العام الحالي تكرار عمليات استرداد مخصصات ائتمانية كبيرة كما حدث في العام 2022. إلا أننا نشعر بالتفاؤل تجاه بقاء تكلفة المخاطر عند مستويات جيدة في العام 2023 بنسبة تقارب أو أقل قليلاً من مستويات الربع الأول من العام 2023. كما نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً على وقتكم واستماعكم.

شكراً لك سوجيت.

أمير حنا:

شكراً لك السيد/ عصام.

سوف تأخذ استراحة لبعض الوقت لتجميع الأسئلة إذا كان لديكم أي أسئلة، يرجى كتابتها في قسم الأسئلة والأجوبة وسنعود للبدء في الإجابة على الأسئلة فور ورودها.

السؤال الأول عن صافي هامش الفائدة، هل يمكنكم إلقاء بعض الضوء على العوامل المحركة لصافي هامش الفائدة خلال الربع الأول من العام 2023 وبشكل أساسي النمو الطفيف وكيف ترون اتجاهاته خلال الأرباع القادمة؟

على الرغم من استعادة صافي هامش الفائدة للربع الأول من العام 2023 من ارتفاع العوائد نتيجة لإعادة تسعير القروض والأصول، إلا أن النمو كان محدوداً بسبب المنافسة وتكلفة التمويل المرتفعة نسبياً في كل من الكويت والفروع الخارجية. ويعزى نمو تكلفة التمويل بشكل أساسي إلى الودائع طويلة الأجل المحجوزة بمعدلات أقل خلال العام الماضي، والتجديد بمعدلات أعلى واستقطاب ودائع إضافية طويلة الأجل بأسعار السوق الحالية.

سوجيت رونغي:

لدينا بعض الأسئلة عن الأوضاع السياسية ومدى تأثيرها على الأعمال التجارية، بالنظر إلى الأحداث السياسية الأخيرة، كيف ترون نمو القروض خلال هذا العام مقارنة بالعام 2022؟

أمير حنا:

عند النظر عن كثب إلى المشهد السياسي في الكويت خلال الأشهر الأخيرة، نرى أنه قد أصبح أكثر تقلباً. وبالطبع هذه ليست بيئة داعمة لإجراء أي إصلاحات اقتصادية أو تشريعية أو لبرنامج الإنفاق الرأسمالي الذي طال انتظاره.

عصام الصقر:

بشكل عام، من منظور الأعمال، فإن هذا يعني تأخير جهود التنويع الاقتصادي في الكويت خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط اليوم وفائض الميزانية المتوقع، ولكن لا يزال هناك بعض الضغط.

أما عن تأثير ذلك على نمو القروض، فننتوقع أن نشهد نمواً برقم متوسط في خانة الأحاد لهذه الفترة.

عطفاً على ما ذكره السيد عصام، فنظراً للوضع السياسي المحلي والبيئة الاقتصادية العالمية، فقد قمنا بتعديل توجيهاتنا الخاصة بنمو القروض للعام 2023 من رقم متوسط إلى مرتفع في خانة الأحاد إلى رقم متوسط في خانة الأحاد.

سوجيت رونغي:

هل يمكنكم توضيح تأثير إصدارات الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال ATI بشيء من التفصيل، وما هي أهدافكم من احتياطات رأس المال وكيف تخططون لزيادتها بعد بعض الانخفاض الذي شهدناه خلال هذا الربع. وكيف ستقوم الإدارة بالتعامل مع قرار استدعاء الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال ATI؟

أمير حنا:

**سوجيت رونغي:**

نظراً إلى أن إصدارات البنك من الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال AT1 مقومة بالدولار، فإن أسعار صرف العملات الأجنبية في جانب الأصول في هذه الإصدارات يؤثر على الأرباح والخسائر، وفقاً لسعر الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، حيث تعتبر قوة الدولار عاملاً إيجابياً للإيرادات لدينا فيما يعتبر ضعف الدولار عاملاً سلبياً، وهو ما حدث خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي.

فيما يتعلق باحتياطات رأس المال، فكما ذكرنا من قبل نحن نستهدف احتياطياً لرأس المال بنسبة 1.5% فيما يخص معدل كفاية رأس المال، مع بعض المرونة في حقوق المساهمين CET1 أو الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1، خاصة خلال الأرباح التي لا يتم فيها إدراج الأرباح المرحلية ضمن حسابات نسبة كفاية رأس المال. ومن ثم، ينبغي النظر إلى هذه الاحتياطات عند نهاية العام.

فيما يتعلق بقرار استدعاء الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال AT1، فبنك الكويت الوطني متواجد في السوق منذ بضع سنوات حتى الآن، ونبقى دائماً على اتصال مع المستثمرين عندما يحين وقت الاستدعاء أو إصدارات جديدة، كما يتضح من إصدارنا الأخير. إلا أنه عندما يحين الوقت، سينظر البنك بالتأكيد في جميع العوامل ويتخذ القرار المناسب لكل من المستثمرين والبنك.

**أمير حنا:**

وردنا سؤال عن مراحل تصنيف القروض. ما هو سبب الانخفاض الملحوظ في القروض المصنفة ضمن المرحلة الثانية خلال الربع الأول من العام 2023 مقارنة بالربع الرابع من العام الماضي؟

**سوجيت رونغي:**

هناك أسباب معدودة للانخفاض في القروض المصنفة ضمن المرحلة الثانية مقارنة بشهر ديسمبر 2022، لكن الأسباب الرئيسية هي الاستفادة من تحسن التصنيف الائتماني لبعض المقترضين وإلغاء بعض الحدود الائتمانية خلال هذا الربع.

**أمير حنا:**

عودة إلى صافي هامش الفائدة وتكلفة التمويل، هل يمكنكم توضيح الأسباب وراء الضغوط على تكلفة التمويل؟ وما هي نسبة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع؟ وما هي توقعاتكم بشأن تكلفة المخاطر خلال الأرباح القادمة؟

**سوجيت رونغي:**

فيما يتعلق بالضغوط على تكلفة التمويل والودائع الجارية وحسابات التوفير، يواصل البنك الحفاظ على قاعدة تمويل جيدة ومتنوعة للغاية. حيث تبلغ ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير نحو 40% من الودائع غير المصرفية، وهي نسبة لا تختلف جوهرياً عن الربع الأخير، وهذا التنوع من الأمور التي يستفيد منها البنك بشكل كبير في إدارة تكلفة التمويل.

ومع ذلك، فقد شهدنا زيادة في أسعار الفائدة محلياً وإقليمياً وعالمياً، وبالتالي فقد تم خلال هذا الربع تجديد وإعادة تسعير الودائع طويلة الأجل التي تم حجزها في الأرباح الأولى من العام الماضي، ما أثر على تكلفة التمويل خلال هذا الربع.

ونتوقع أن تظل تكلفة التمويل وصافي هامش الفائدة مستقرة إلى حد كبير خلال الفترة المقبلة، نظراً لأنه من المتوقع أن تكون الزيادات في أسعار الفائدة أقل من ذي قبل، مع استقرار أسعار الفائدة خلال الأرباح القليلة القادمة.

عند الحديث عن تكلفة المخاطر، فقد بلغت تكلفة المخاطر في الربع الأول من العام 53 نقطة أساس مقارنة بـ 34 نقطة أساس في الربع الأول من العام 2022. وكما سبق أن ذكرنا، فمن غير المتوقع أن نشهد عمليات استرداد كبيرة للمخصصات الائتمانية خلال هذا العام على نحو مماثل لما حدث خلال العام 2022. وتعتبر مخصصات الخسائر الائتمانية للربع الأول من العام 2023 ذات طبيعة احترازية. وبالتالي، مع إدراكنا لحالة عدم اليقين العالمية التي نتنتظرنا، نتوقع أن تكون تكلفة المخاطر الأساسية أقل بشكل جوهري من مستويات الستينيات التي شهدناها خلال العام 2021. ويمكن توقع تكلفة مخاطر عند نفس المستوى أو أقل

خلال الأرباع القليلة القادمة. ومع ذلك، فإن محفظة قروض المجموعة تتسم بالتنوع الجيد وتواصل الحفاظ على جودة ائتمانية جيدة.

لدينا بعض الأسئلة عن اتجاهات نمو قروض التجزئة وقروض الشركات في الوقت الحالي وفي إطار التوقعات المستقبلية.

**أمير حنا:**

فيما يتعلق بنمو قروض التجزئة، فقد شهدنا زيادة كبيرة جداً خلال العام الماضي، ويبدو الآن أن شهية الائتمان لعملاء التجزئة تتباطأ. ويمكن تفسير ذلك في ضوء زيادة مستويات أسعار الفائدة، وهو أحد العوامل التي جعلتنا نقوم بتعديل توقعاتنا الخاصة بنمو القروض بحيث تكون رقم متوسط في خانة الأحاد.

**سوجيت رونغي:**

كذلك فإن نمو ائتمان الشركات ضعيف إلى حد ما، نظراً لما يشهده الوضع السياسي المحلي من تطورات متلاحقة، وما ينتج عن ذلك من تزايد حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالمشاريع والتي تتعكس بدورها على وتيرة قروض الشركات التي تتوقف النظرة المستقبلية لها على الجدول الزمني لتنفيذ الترسبات الخاصة بتلك المشاريع.

هناك سؤال عن المحفظة الاستثمارية للبنك. هل يمكنكم الحديث عن محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في الربع الأول من العام فيما يخص نسبة الأوراق المالية المحفوظ بها حتى الاستحقاق والأوراق المالية المتاحة للبيع من إجمالي الأصول؟

**أمير حنا:**

تبلغ استثمارات المجموعة في الأوراق المالية حوالي 6 مليارات دينار كويتي، وتتكون الغالبية العظمى منها من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة وأوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل، والجزء المتبقي الذي تبلغ قيمته نحو 900 مليون دينار كويتي يتم إدراجها من خلال إطفاء التكلفة، وبالأساس هي أوراق مالية حكومية لا تختلف قيمتها الدفترية بشكل جوهري عن قيمتها العادلة.

**سوجيت رونغي:**

ما هي العوامل المحركة الرئيسية للمصاريف التشغيلية في المستقبل وفقاً لتوقعاتكم وما تتضمنه من أرقام؟ نتوقع زيادة بنحو 10-11% في المصاريف التشغيلية للعام المالي 2023، حيث يرجع ذلك إلى المصاريف الخاصة بتوفير الموارد، ومبادراتنا الخاصة بالرقمنة والمنتجات الجديدة، بالإضافة إلى الإنفاق على محاور تركيزنا مثل بنك بوبيان وإدارة الثروات العالمية وغير ذلك.

**أمير حنا:**

**سوجيت رونغي:**

عودة إلى الأوضاع السياسية والنمو، هل ترون أن المزيد من الاستقرار في المشهد السياسي في الكويت شرطاً أساسياً لتحقيق نمو جوهري في قروض الشركات مستقبلاً؟

**أمير حنا:**

نعم، بالتأكيد نرى ضرورة لاستقرار المشهد السياسي من أجل تحقيق مزيد من النمو. فبالنظر إلى المشهد السياسي في الكويت، كلما زاد الاستقرار زاد النمو. ومع ذلك، ورغم جميع الظروف الحالية، فقد زادت ترسيات المشاريع للربع الأول بنسبة 332% على أساس سنوي وبنسبة 78.3% على أساس فصلي حيث بلغت 527 مليون دينار كويتي.

**عصام الصقر:**

ولا يزال الوقت مبكراً حيث لم يمض من العام سوى ثلاثة أشهر فقط ولكن بالنسبة للبنك فلدينا تنوع جيد وبفضل ذلك نحقق نمواً في جميع الأسواق ولكن بحذر بشأن النمو على المستوى المحلي.

هل يمكنكم تأكيد استرداد مبلغ 142 مليون دينار كويتي المستحق من الحكومة فيما يتعلق بخسائر التعديل الناتجة عن برنامج تأجيل القروض؟

**أمير حنا:**

نعم هذا الأمر مؤكد. بعد تأجيل هذه القروض خلال فترة تفشي فيروس كورونا، قامت الحكومة الآن بسداد المبالغ المستحقة بالكامل لكافة البنوك بما في ذلك بنك الكويت الوطني.

**عصام الصقر:**

أمير حنا:

كانت هذه كل الأسئلة التي تلقيناها. أكرر شكري لكم على انضمامكم إلينا اليوم وعلى الاستماع إلى العرض التقديمي والأسئلة.

في حال وجود أي أسئلة للمتابعة، يرجى إرسالها إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين لدينا وسنقوم بالرد عليها.

شكراً جزيلاً لكم والآن عودة إلى إيلينا.

شكراً لإدارة بنك الكويت الوطني على العرض التقديمي اليوم والشكر موصول لكم جميعاً على الانضمام إلى المكالمة. مع تمنياتنا لكم بيوم سعيد

إيلينا ساتشيز: